

معرف الكائن الرقمي للمقال (DOI): 10.54240/2318-011-003-016

إشكالية الحدود السياسية للجنوب الجزائري

خلال العهد الاستعماري (1845 م- 1919 م)

The problem of the political borders of the Southern Algeria
during the colonial era, between (1845-1919)

اسم ولقب المؤلف المرسل: عبد الله بكوش- Abdellah Bekkouche صص 321-334
الدرجة والعنوان المهني: طالب دكتوراه تخصص تاريخ معاصر- عضو في مختبر تاريخ الجزائر-
جامعة وهران 1/ البريد الإلكتروني: abdebek@gmail.com
اسم ولقب المؤلف الثاني: فتيحة سيفو - Fatiha Sifou
الدرجة والعنوان المهني: أستاذة في التاريخ الحديث والمعاصر- جامعة وهران 1- الجزائر.
البريد الإلكتروني: sifou-doctmmsh@yahoo.fr

تاريخ استقبال المقال: 2021/06/26 تاريخ المراجعة: 2021/07/07 تاريخ القبول: 2021/11/09

الملخص: الجنوب الجزائري جزء من الصحراء الإفريقية الكبرى، الممتدة من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً، ومن ساحل البحر المتوسط الشرقي والكتلة الجبلية الأطلسية شمالاً إلى بلدان الساحل الغربي الإفريقي جنوباً، وتغطي مساحة 8 ملايين كلم²، تشترك فيها إلى جانب الجزائر كل من المغرب الأقصى وتونس وليبيا وموريتانيا، والصحراء الغربية، ومصر والسودان والنيجر وتشاد ومالي. عرفت الصحراء الجزائرية- عبر تاريخها الطويل- الاستقلالية وعدم خضوعها لأية سلطة تظهر في الشمال، وحتى العهد العثماني (1518- 1830 م) لم يمد العثمانيون نفوذهم إلى هذه المناطق، وإن مارسوا سلطة اسمية على بعض المناطق الشمالية الصحراوية المتاخمة لحدود البايلكات الثلاث- الشرق وال تييطري والغرب- كتقربت وورقلة والأغواط...، وكانت أغلب المناطق الصحراوية تمارس سلطة ذاتية مستقلة فعلياً، ويرتبط خضوعها للسلطة المركزية بالولاء الروحي فقط، وخلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962 م) دخل الجنوب الجزائري ضمن مشروع التوسع الاستعماري الأوروبي الذي

شمل كل الصحراء الكبرى؛ فبرزت ضرورة تخطيط الحدود لتقسيم المناطق الصحراوية بين الدول الاستعمارية تجنباً للاصطدام العسكري بينها؛ فلجأت هذه الدول إلى تسوية الخلاف بالمفاوضات وعقد الاتفاقيات فيما بينها؛ فسارعت فرنسا إلى عقد سلسلة من المعاهدات لتخطيط الحدود مع الدول الاستعمارية الأخرى المنافسة لها في المنطقة كبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا، مما أفضى في نهاية المطاف إلى تشكيل الملامح النهائية للحدود السياسية الحالية للجنوب الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الجنوب الجزائري؛ الصحراء الكبرى؛ الاستعمار الفرنسي؛ معاهدات؛ تخطيط الحدود؛ طرابلس الغرب؛ السلطة العثمانية؛ الإيالة التونسية؛ إسبانيا؛ المناطق الصحراوية.

Abstract: The Southern Algeria is part of the Sahara Desert in African extends from the Atlantic Ocean in the west to the Red Sea in the east, and from the eastern Mediterranean coast and the mountain cluster in the north take to the countries of the West African coast in the south, the cover an area of 8 million km². In Addition to Algeria, Morocco, Tunisia, Libya, Mauritania, Western Sahara, Egypt, Sudan, Niger, Chad and Mali. all this countries participate in it The Algerian Sahara has known with its long history. Independence and its lock of sub missions to any authority that appearing in the north, and even in the Ottoman era (1518-1830) the Ottomans did not extend their influence to this countries but if they exercised nominal authority over some of the northern desert regions bordering the three Baylik borders- East, Tetri, West-Touggourt Ouargla, Laghouat ... etc, but the majority of the desert countries effectively independent autonomous authority related the central authority with only spiritual loyalty, in during the period of the French colonial of Algeria (1830-1962) the Southern Algeria desert enter to the European colonial project that contain all the big Sahara desert, these countries make the negotiation and concluding agreements with each other and also, the French the conclusion about a series of the borders with other colonial countries competing with it in the region such as Britain, Italy and Spain, in final features of the current political borders of the Southern Algeria.

Keywords: Southern Algeria; Sahara Desert; French colonialism; treaties delineation borders; West Tripoli; Ottoman Authority; Eyala Tunisia; Spain; Desert Sahara.

مقدمة: شكلت الحدود السياسية الحالية للجنوب الجزائري وخصوصا الغربية منها، بؤرة توتر بين الجزائر والمغرب الأقصى، وإن كان الخلاف الواقع بين البلدين حول المناطق الحدودية الشمالية يعود إلى عصر الدويلات الإسلامية المحلية- الرستمية والإدرسية والحمادية والمرابطية...- وحتى خلال العهد العثماني وبعده العهد الاستعماري؛ فقد استمر هذا الخلاف بعد استقلالهما وحتى يومنا هذا، شاملا المناطق الحدودية الصحراوية الواقعة جنوب البلدين، لذا نطرح الإشكالية الآتية: ما هي المراحل والظروف التي ساهمت في تشكيل الحدود السياسية الحالية للجنوب الجزائري؟

خصصنا الإطار الزمني لدراسة الفترة من سنة 1845 إلى غاية سنة 1919م، حيث تمثل سنة 1845م سنة توقيع معاهدة "لالة مغنية" بين السلطنة المغربية والسلطة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر حول تخطيط الحدود الشمالية بينهما، وفي بنود هذه المعاهدة تم التطرق لأول مرة إلى مناطق الجنوب الغربي، أما 1919م فهي سنة توقيع فرنسا لمعاهدة مع المستعمر الإيطالي للتخطيط النهائي للحدود الجنوبية الشرقية الجزائرية مع طرابلس الغرب، وقد دعمنا هذه الدراسة بمجموعة من الخرائط التوضيحية.

للإجابة عن الإشكالية اعتمدنا المحاور التالي: الوضعية السياسية للجنوب الجزائري خلال العهد العثماني ما بين القرنين 17 و19م- وضعية الحدود السياسية للجنوب الجزائري خلال العهد الاستعماري (1845-1919م)

أهداف الدراسة: محاولة معرفة المراحل التاريخية التي مرت بها الحدود السياسية للجنوب الجزائري خلال الفترة الاستعمارية الممتدة ما بين 1845-1919م- الوقوف على حقيقة أن الوحدة بين الشمال الجزائري وجنوبه كانت موجودة، وإن لم تتضح معالمها السياسية خلال تلك الفترة.

1- الوضعية السياسية للجنوب الجزائري خلال العهد العثماني ما بين القرنين 17 و19م: خلال العهد العثماني وخصوصا عهد البيلربايات (1519-1587م)، سيطرت السلطة العثمانية على بعض المناطق الشمالية للصحراء كتقريت وورقلة، لكن مع تقلبات سياسة الخلافة العثمانية تجاه إيالة الجزائرية، وإلغائها لمنصب البيلرباي واستبداله بمنصب الباشاوات وبداية تدخل ضباط الجيش في الحكم المتمثلين في الأغاوات، يضاف إلى ذلك

هجمات الدول الأوروبية على السواحل الجزائرية، وتأثير ذلك على مصالح السكان، مما دفع بعض سكان المناطق الشمالية إلى التمرد والثورة، بدوره أدى ذلك في نهاية المطاف إلى تذبذب سيطرة السلطة العثمانية على المناطق الصحراوية المتاخمة لحدود البايكات الثلاث: الشرق والتيطري والغرب، واستقلال هذه المناطق عن السلطة العثمانية في الشمال مع بداية القرن 17م وصولاً إلى القرن 19م.

تذكر بعض المصادر التاريخية- المتمثلة في كتب الرحالة المغاربة خلال العهد العثماني في فترة ما بين القرنين 17 و19م- بعض الإشارات إلى استقلالية المناطق الصحراوية عن الحكم العثماني في الجزائر؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر سنقتصر على روايتين لمصدين: الأولى: رواية الرحالة عبد الله بن محمد العياشي حيث يصف في كتابه: "ماء الموائد" مروره بإقليم توات، وزيارته قبر الولي محمد بن صالح متحدثاً عن شيخ هذا الولي قائلاً: "...دفين مكناسة بمغربنا..." في إشارة إلى أن هذه المنطقة لا تتبع مغربه أي المغرب الأقصى وبالضرورة فهي لا تخضع للسلطة العثمانية في الجزائر.⁽¹⁾

أما الثانية: فرواية الرحالة أبي العباس الهلالي السلجماسي في كتابه: "الحمد لله وحده... هذه رحلة الرحالة... أبي العباس الهلالي... لتوجهه لحج بيت الله الحرام... وكرمه أمين"، فقد صورت رحلته جانباً من تردي الوضع السياسي وانعدام الأمن ببعض مدن ووحدات الصحراء، ويقدم الرحالة نماذج عدة عن مدن شاع فيها النهب والسرقعة كمدينة الأغواط في قوله: "... ولما رأى أهل الأغواط ركبنا استقلوه؛ فخوفونا الأعراب التي أمامنا حتى قالوا لنا: إما أن تصبروا هنا إلى أن يقدم الركب الفاسي فتجتمعوا معه، إما أن ترجعوا من هنا بلا حج، إنا نخاف عليكم الأعراب لكثرة عددهم وشدة إذائهم، ولا تمكن من النجاة منهم عادة..."، وعليه كشفت هذه الرحلة عن حالة الفوضى التي كانت تعيشها أغلب مناطق الجنوب الجزائري، مما يقيم الدليل على غياب نفوذ السلطة العثمانية الحاكمة في هذه المناطق.⁽²⁾ (الخريطة رقم

(01)

أهم المناطق الصحراوية التي عرفت استقلالاً ذاتياً خلال العهد العثماني فنجد إمارة بني جلاب بتقّرت ووادي ريف (1531-1854م)، مشايخ مدينة ورقلة (1603-1884م)، مدن وادي ميزاب السبع (ق12-1882م)، الشّعّانية (1380-1851م)، إقليم الزّيبان، مدن إقليم توات،

مدينة الأغواط، منطقة بشار، منطقة تندوف⁽³⁾ وسلطنات الطوارق السبعة: سلطنة أزجُر، الهُقَار، وَاللَّيْمَدَن كُلُّ أَطْرَافِ، تَقْرِيرِيَّتْ، أَيُّزْ، تَمْرُقْدَا، كُلُّ أَقْرَبِيْن (ق 11- ق 20م)...⁽⁴⁾. (الخريطة رقم 02)

2- وضعية الحدود السياسية للجنوب الجزائري خلال العهد الاستعماري (1845-1919م):

1.2- تخطيط الحدود الغربية للجنوب الجزائري (1845-1912م): وتشمل اتفاقيات

تخطيط الحدود مع كل من المغرب الأقصى والمستعمر الإسباني على النحو التالي:

- اتفاقيات تخطيط الحدود الجنوبية الغربية للجنوب الجزائري مع السلطنة المغربية 1845-

1902م: منذ أن بسطت فرنسا سلطتها على الشمال الجزائري، وهي تسعى لإحكام قبضتها على

جنوبه، وقد أتاحت لها الفرصة بعد هزيمة الأمير عبد القادر ولجونه إلى المغرب الأقصى؛

فاتخذته ذريعة لتخترق الحدود الغربية باتجاه المغرب الأقصى، مما أفضى في نهاية الأمر إلى

الاصطدام مع السلطنة المغربية في موقعة إيسلي سنة 1844م التي تعرض فيها الجيش المغربي

لهزيمة ساحقة على يد القوات الفرنسية، وكانت هذه الموقعة فاتحة لفرنسا لمد نفوذها اتجاه

المناطق الحدودية الصحراوية الغربية التي سماها الفرنسيون "الجنوب الوهراني"⁽⁵⁾.

على إثر موقعة إيسلي تم توقيع اتفاقية "لالة مغنية" بين السلطة الفرنسية والمغرب

الأقصى في 18 مارس 1845م، والتي مثلت فيها الجانب المغربي الفقيه "حميدة بن علي

الشجعي"، أما الجانب الفرنسي فمثله الجنرال "إزيدور أريستيد"، واحتوت المعاهدة على بنود

لرسم الحدود الفاصلة بين سلطان المغرب الأقصى ونفوذ السلطة الفرنسية بالجزائر، ويمتد

هذا الحد من ملتقى وادي عجرود مع البحر في الشمال إلى ثنية الساسي جنوبا بالصحراء على

مسافة حوالي مائة كلم كما كانت منذ العهد العثماني في الجزائر؛ فبعد تخطيط الحدود في

الجهة الشمالية الغربية وصولا إلى حدود شمال الصحراء، وتحديد تبعية آخر القصور

الصحراوية في البند الخامس من الاتفاقية، والذي جعل قصور فيقيق ويديش تابعة للمغرب

الأقصى، وقصور عين الصفراء وبوسمغون وسفيسيفة تابعة للسلطة الفرنسية في الجزائر،

جاء في البند السادس: "الأرض التي هي قبلة قصور الفريقين في الصحراء لا ماء فيها؛ فلا تحتاج

تحديدًا لكونها أرض فلات (أي البلاد السائبة)"⁽⁶⁾؛ فحسب زعم فرنسا اعتبرت هذه البلاد

مجالا صحراويا واسعا لا فائدة من تحديد حدوده؛ فهي تنوي مدّ نفوذها في هذا المجال بالتدرج لربط الشمال الجزائري بمستعمراتها بغرب إفريقيا.⁽⁷⁾

لم يطرأ أي تغيير على الوضع حتى قيام ثورتي أولاد سيد الشيخ، الأولى بقيادة أحمد بن حمزة وسي سليمان بن قدور، والثانية بقيادة الشيخ بوعمامة في الفترة ما بين 1864-1908 م، حيث عرفت الحدود الجزائرية المغربية الجنوبية وضعا خاصا؛ فبحكم توزع أولاد سيدي الشيخ الغرابة والشراقة على طرفي الحدود وتداخلهم؛ فقد أضحت المنطقة كلها مجالا لنشاطهم، غير معترفين لا بسلطة فرنسا ولا بسلطة المغرب، كما أن القبائل الصحراوية الجزائرية التي أضحت مغربية بحكم اتفاقية "لالة مغنية" بقيت غير معترفة بالحدود الرسمية، واستمرت مداهمات القبائل الصحراوية المغربية للحدود مستمرا، وكثيرا ما تجاوزت الحدود المتفق عليها في بحثها عن الكالأ والمراعي الملائمة لقطعانهم، ووصل الأمر في سنة 1876 م إلى تمرد بعض القبائل الصحراوية كقبيلة جنبه الحميانية على السلطة الفرنسية، وإعلانها التبعية للسلطان المغربي، وهذا ما أثار احتجاج السلطة الفرنسية بالجزائر حيث عدت هذا العمل خرقا فاضحا لمعاهدة 1845 م التي تضع قبائل حميان بكل فروعها تحت سلطتها، كما اعتبرت تمرد قبائل الحدود، وعدم انضوائها تحت سلطتها. مؤامرة ضدها من قبل السلطان المغربي.⁽⁸⁾

خلال ثورة الشيخ بوعمامة (1881-1908 م) التي شكّل التراب المغربي قاعدة خلفية لها؛ كثرت الغارات على القوات الفرنسية، وعلى القبائل التابعة لها مثل غارة سي سليمان بن قدور على قبائل حميان في الجنوب سنة 1881 م، وكذا تعرض الجيش الفرنسي إلى هزيمة في فيقيق عام 1882 م، وفي مناطق أخرى من الجنوب، وقد بررت السلطة الفرنسية فشلها في قمع ثورة الشيخ بوعمامة بما انضم إليه من القبائل القاطنة بالحدود الجنوبية، وضعف سلطة السلطان المغربي، وعدم قدرته على ضبط تحركات هذه القبائل، وعزمت على ضم إقليم فيقيق باعتباره مأوى للفارين وملجأ للعصابات.

ظهرت من جديد قضية تحديد الحدود من منطقة ثنية الساسي، باتجاه الجنوب إلى إقليم فيقيق، ما استدعى عقد لقاء بين السلطة الفرنسية والسلطة المغربية، وبالفعل استقبل السلطان مولاي الحسن المفوض الفرنسي أورتيقا (Ortega) بطنجة عام 1882 م

للتباحث في عدة نقاط بما فيها قضية تخطيط الحدود الجنوبية، وبعد مقابلات عديدة لم تسفر عن أي نتيجة، وتعطلت اللقاءات لمدة سنتين لانشغال فرنسا بالتصدي لثورة بوعمامة، وتجددت اللقاءات بعدها حيث التقى كل من شقيق السلطان المغربي مولاي بوعرفة والنقيب لافرينو بتاريخ 12 أوت 1884م دون جدوى، وعند زيارة وزير فرنسا لطنجة الدولية السيد فيرو لفاس سنة 1892م ألح على السلطان من جديد فتح ملف قضية تخطيط الحدود الجنوبية بين الدولتين؛ فقبل السلطان على شرط استدعاء لجنة دولية متخصصة في شأن تخطيط الحدود، تُكلف بمراجعة معاهدة 1845م، لكن الأمر لم يكن بتلك السهولة لتعقد الوضع بين القبائل واختلافها حول حيازة أراضي المناطق التي يستقرون فيها⁽⁹⁾.

ومن أجل تحديد الحدود بدقة والتعرف على معالمها بالضبط تجدد اللقاء بين المندوبين الفرنسيين والمغاربية على ضفاف وادي كيس بالحدود المغربية الجزائرية في 31 مارس 1896م، حيث مثل الوفد الفرنسي الرائد سانت جوليان والنقيب دارنو والمترجم لانسبار، أما الجانب المغربي فقد مثله حاكم وجدة إدريس بن ياعيش بصحبة الهاشي بن روكاش ومحمد بن الطيبي مُستشاري السلطان، وانطلقت عملية التعرف على المعالم الفاصلة التي يمكن بها تخطيط الحدود بين البلدين انطلاقا من وادي كيس إلى الجنوب، وتوقفت العملية في 8 أبريل من نفس السنة، لكن العملية فشلت بسبب صعوبة التضاريس، واعتراض بعض القبائل الحدودية الصحراوية وبخاصة من المغربية على العملية، لذا أعلنت السلطة الفرنسية بالجزائر التزامها بمعاهدة لالة مغنية سنة 1845م.⁽¹⁰⁾

وهكذا بقي وضع الحدود الجنوبية الغربية معلقا إلى غاية مطلع القرن العشرين لكن فرنسا استمرت بالعمل السياسي والضغط الدبلوماسي كأسلوب وحيد لحل النزاع الحدودي مع المغرب الأقصى لصالحها، واستغلال أي نزاع حدودي بين القبائل الجزائرية والمغربية لفتح الملف من جديد، واستعماله كورقة ضغط ضد السلطان المغربي، ومع ازدياد حوادث الحدود كانت السلطة الفرنسية تحتج وتحذر وتنذر المغرب من مغبة هذه المسألة، وفي 28 مارس 1901م سلم الوزير الفرنسي في طنجة تحذيرا للسلطان حول هجمات القبائل المغربية على القوافل الفرنسية المتجهة نحو منطقة زوزفانة والواحات أقصى الجنوب، وقد

حمل هذا التحذير السلطان المغربي المسؤولية المباشرة عن الحوادث، ومما جاء فيه: "... إن الحكومة الفرنسية تلفت مرة أخرى انتباه جلالته السلطان إلى خطورة هذا الموقف، وإن الحكومة الفرنسية قد أوضحت أن لا مطمح لها في الأراضي المعترف بأنها مغربية حسب معاهدة 1845م..."⁽¹¹⁾.

وفي هذا المضمار بدأت السلطة الفرنسية بالاتصال بالحكومة المغربية بشأن دراسة المسائل العالقة بالحدود، لذا جرى اللقاء بباريس بين وزير الخارجية المغربي عبد الكريم بن سليمان ووزير الخارجية الفرنسية دلكاسي، وقد أسفرت المفاوضات على عقد بروتوكول 20 جويلية 1901م، الذي احتوى على تسعة بنود بشأن تخطيط الحدود الجنوبية الغربية وضبط شؤون قبائلها، كما تضمنت أيضا التأكيد على استمرار تطبيق بنود معاهدة 1845م، وتمديد خط الحدود من ثنية الساسي نحو الجنوب الغربي، ثم تحديد كيفية فرض السيطرة على القبائل القاطنة على الحدود الجنوبية، وإخضاعها للسلطة الفرنسية والسلطة المغربية.

ومن أجل تطبيق بروتوكول باريس 1901م على أرض الواقع تألفت لجنة فرنسية مغربية، يرأس الجانب الفرنسي الجنرال كوشمير، ويرأس الجانب المغربي محمد الحباص، وحددت اللجنة برنامج الأعمال والتنقلات التي تضمن تحقيق بنود البروتوكول المتفق عليه سالفا، تسافر هذه اللجنة بادئ الأمر إلى إقليم فيقيق لإبعاد الثائر بوعمامة وتحقيق السلم، وبعدها إلى قبيلتي أولاد جرير وذوي منيع في عمق الصحراء من أجل تثبيت وترسيخ السيادة الفرنسية في أوساطهم، وتتجه بعد ذلك نحو أراضي القبائل الواقعة في الحدود الشمالية والجنوبية لتعيين معالم طبيعية فاصلة تخطط على أساسها الحدود السياسية سواء في الشمال وحتى الجنوب.⁽¹²⁾

وكان آخر اتصال بين الطرفين في 20 أبريل 1902م من أجل إمضاء معاهدة إضافية لتأكيد العمل ببروتوكول 20 جويلية 1901م، وتطبيقه على أرض الواقع (الخريطة رقم 4)، وللتأكيد على استمرار الالتزام بتطبيق اتفاقية لالة مغنية 1845م، وبهذه الاتفاقيات الثلاث: 1845م و1901م و1902م، وضعت السلطة الفرنسية حداً لمطالب السلطان المغربي بملكية المناطق والواحات بالجنوب الجزائري، وافتكت منه الاعتراف بشرعية الوجود الفرنسي في

واحاحات توات ووادي الساورة، لذا نجد أن السلطة المغربية لم تعترض على التوسع الفرنسي نحو الجنوب الغربي، واحتلال توات في 10 فيفري 1901م، والساورة في 13 أفريل 1901م، وتابلالة وعرق إيقيدي سنة 1910م، ووادي قير سنة 1912م، بل شهدت هذه الفترة التزاما كليا من طرف السلطان المغربي ببرتوكول سنة 1901م، ولم يحرك ساكنا تجاه نداءات سكان هذه المناطق للتصدي للتوسع الفرنسي، ولطالما وقف ضدّ مختلف الثورات المحلية التي تصدت للفرنسيين وعلى رأسها ثورة بوعمامة، ونتيجة لذلك وقع المغرب الأقصى هو الآخر تحت الاحتلال الفرنسي.⁽¹³⁾

- اتفاقيات تخطيط الحدود الجنوبية الغربية للجنوب الجزائري مع المستعمر الإسباني (1900-1912م): بعد احتلال إسبانيا للصحراء الواقعة جنوب السلطنة المغربية سنة 1884م من الناحية الغربية- والتي ستعرف لاحقا باسم الصحراء الغربية- وتوسعها التدريجي شرقا نحو عمق الصحراء الكبرى، مما جعلها محاذية للنفوذ الفرنسي في الجنوب الغربي؛ فكان لابد للسلطة الفرنسية من تخطيط الحدود مع هذه الدولة لتفادي صدام مسلح بينهما، لذا تم عقد سلسلة من الإتفاقيات في 27 جوان 1900م، و1902م، و1904م و1912م؛ وبموجبها تم رسم الحدود الفاصلة بين الصحراء الغربية الإسبانية الواقعة جنوب المغرب والصحراء الفرنسية الواقعة جنوب الجزائر.⁽¹⁴⁾ (الخريطة رقم 4)

2.2- رسم الحدود الشرقية للجنوب الجزائري (1888-1919م): وتشمل اتفاقيات رسم الحدود مع كل من الإيالة التونسية والمستعمر الإيطالي على النحو التالي:

- اتفاقية رسم الحدود الجنوبية الشرقية للجنوب الجزائري مع الإيالة التونسية 1888م: الحد الشرقي الذي يفصل بين الجزائر وتونس هو خط لا يعتمد على أي فاصل طبيعي، وقد تم تحديده زمن العهد العثماني في كل من إيالاتي الجزائر وتونس خلال عهد الباشاوات في الجزائر (1588-1659م)، فبعد الاحتلال الفرنسي لتونس سنة 1881م تم رسم الحدود سنة 1888م، بحيث يتدئ عند مرسى القالة شمالا، وينتهي عند شط الغرسة جنوبا، ثم يستمر من بئر الرمان إلى مقربة من مدينة غدامس الليبية جنوبا.⁽¹⁵⁾

- اتفاقيات رسم الحدود الجنوبية الشرقية للجنوب الجزائري مع المستعمر الإيطالي (1911-1919م): تم رسم الحدود الجنوبية الشرقية مع طرابلس الغرب وفق اتفاقية فرنسية

بريطانية في 14 جوان 1898م على إثر أزمة فاشودة بالسودان بين هاتين الدولتين سنة 1898م، والتي كانت ستؤدي إلى اندلاع حرب بينهما حول أحقية احتلال السودان، وقد أفضت الاتفاقية في نهاية المطاف إلى وضع حد للتوسع الفرنسي نحو السودان وطرابلس الغرب، بجعل هذه الأخيرة- التي كانت وقتها تابعة للدولة العثمانية- حدا فاصلا بين المستعمرات البريطانية الواقعة في شرق إفريقيا والمستعمرات الفرنسية الواقعة في غربها.⁽¹⁶⁾ بعد الاحتلال الإيطالي لطرابلس الغرب- والتي ستعرف لاحقا بليبيا- سنة 1911م، ومجاورته للاحتلال الفرنسي في الجنوب الشرقي الجزائري ناحية بلاد طوارق أزجر، خصوصا بعد ضم إيطاليا لواحتي غدامس وغات سنة 1914م، وتجنبا للصدام العسكري بينهما، تم تسوية المشكل الحدودي بعقد اتفاقية فرنسية إيطالية في 12 سبتمبر 1919م متممة للاتفاقية الفرنسية البريطانية؛ فوفق هذه الاتفاقية تم رسم الحدود من ناحية مدينة غدامس وغات الليبيتين؛ وصولا إلى الطريق الرابط بين غات وجادو مروراً بعين قزام.⁽¹⁷⁾ (الخريطة رقم 3 و4)

3.2- رسم الحدود الجنوبية للجنوب الجزائري (1905-1909م): تم الاتفاق مبدئياً على رسم الحدود بين الجنوب الجزائري وإفريقيا الغربية الفرنسية (النيجر ومالي وموريتانيا والسنغال...) في 7 جوان 1905م من طرف القائدين العسكريين: لابرين الحاكم العسكري لإقليم الواحات بالجزائر وفينيل الحاكم العسكري لأراضي النيجر، ومن أجل تطبيق الاتفاق على أرض الواقع، انتقل العقيد لابرين إلى النيجر لتسوية هذه المسألة، وتحادث في هذا الشأن في نيامي مع المقدم فينيل، وأعقب هذه المحادثات صياغة "اتفاقية نيامي" في 20 جوان 1909م، التي تقضي برسم الحدود من أجل وضع حد لمختلف المشاكل التي برزت بين الإقليمين، وتقسيم القبائل في الأراضي التابعة لسلطتهما، والفصل بين مناطق النفوذ بين الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية، وقد تمت الموافقة على الاتفاق من طرف الحكومة الفرنسية بباريس بتاريخ 16 أوت 1911م.

بناءً على الاتفاق تم رسم الحد الجنوبي للجنوب الجزائري؛ فمن الناحية الشرقية يمتد الحد من عين أزوا، ثم يتحول هذا الحد إلى خط مستقيم يربط بين النقطة التي يقطع فيها الحد الليبي الطريق الرابط بين غات وجادو مروراً بعين قزام، أما من الناحية الغربية فيمتد الحد من وادي تين زواتين؛ حيث يتبع هذا الخط الحدودي مجرى هذا الوادي مسافة 100 كلم

نحو أسفل ملتقى وادي تين زاوا، وبعد أن يغادر وادي تين زواتين، يتوجه متبعا خطا مستقيما نحو رأس التاسيلي بالهقار الواقع على بعد 15 كلم جنوب أبار عين غوزان، ثم يتبع المنحدرات الجنوبية لسلسلة جبال التاسيلي حتى أبار أزلاق التي تبقى تابعة للجزائر، وأما المنطقة الواقعة بين أبار أزلاق وأبار عين أزوا فتبقى تابعة لإفريقيا الغربية، وبهذه الإجراءات ضمت بلاد الطوارق الهقار وأزجر للجزائر.⁽¹⁸⁾ (الخريطة رقم 4)

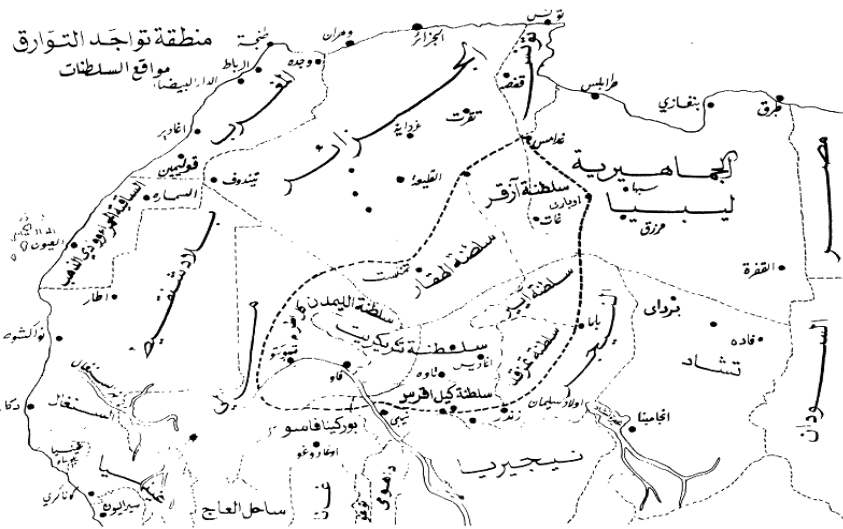
خاتمة: بناء على ما تقدم نستخلص النتائج التالية:

- الحدود السياسية للجنوب الجزائري خلال العهد العثماني لم تكن واضحة المعالم، ونفوذ السلطة العثمانية لم يكن يتجاوز مدن شمال الصحراء كالأغواط وورقلة وتقرت...
- خلال العهد الاستعماري شكل الجنوب الجزائري ملجأ ومددا بشريا للثورات الشعبية في الشمال الجزائري، كما كانت أيضا ميدانا للمقاومة ضد المحتل الفرنسي بداية من منتصف القرن التاسع عشر وحتى أربعينيات القرن العشرين.
- الوحدة السياسية بين مجتمع الجنوب الجزائري ونظيره مجتمع الشمال؛ وإن كانت غير مجسدة على أرض الواقع؛ فقد شكلت العقيدة الدينية منطلقها، وأوجدتها ضرورة محاربة العدو المشترك وهو الاحتلال الفرنسي.
- تخاذل سلاطين المغرب الأقصى عن نصره سكان المناطق الصحراوية المحاذية لحدوده كمناطق بشار وتوات وتميمون وتندوف... ضد المحتل الفرنسي، وتوقيع معاهدات مع السلطة الفرنسية بالجزائر كمعاهدتي 1845م و1902م، واعترافهم باحتلال فرنسا لهذه المناطق دليل على بطلان مزاعمه حول ما يطالب به اليوم الحكومة الجزائرية باسترجاع هذه المناطق.
- تشكل الحدود السياسية الحالية للجنوب الجزائري، راجع إلى التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية حول مناطق النفوذ في الصحراء الكبرى؛ فتخطيط الحدود السياسية كان وفق مصالح كل دولة استعمارية ولم تراعى فيه إرادة سكان المناطق الصحراوية.
- خلف رسم الحدود وراءه بؤر توتر مستمرة حتى يومنا هذا بين البلدان الإفريقية التي تقع حدودها ضمن الصحراء الكبرى.

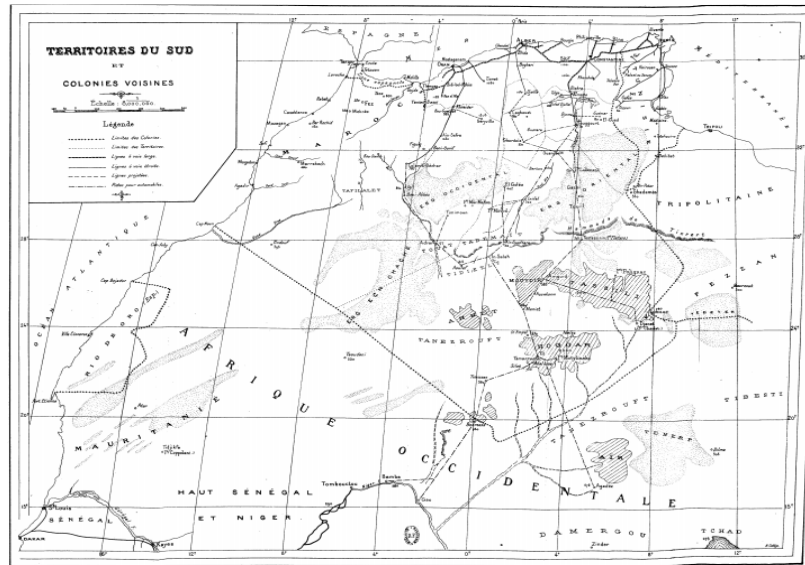
- أدت سياسة رسم الحدود السياسية للصحراء الكبرى بما فيها الجنوب الجزائري، إلى تشتيت قبائل برمتها، وتعتبر قبائل الطوارق مثالا حيا على ذلك؛ فأفراد هذه القبائل موزعين بين مجموعة من الدول كالجزائر وليبيا ومالي والنيجر وموريتانيا وبوركينا فاسو. ملاحق:



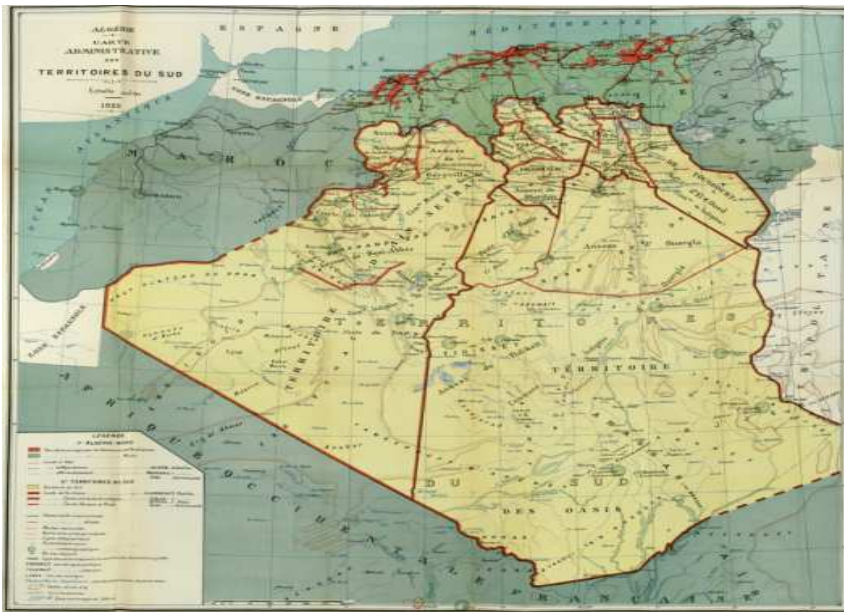
الخريطة رقم 01: تُظهر الجنوب الجزائري إقليمًا مستقلًا عن السلطة العثمانية في الشمال.⁽¹⁹⁾



الخريطة رقم 02: توضح سلطنات قبائل الطوارق في الصحراء الكبرى بما فيها الجنوب الجزائري.⁽²⁰⁾



الخريطة رقم 03: توضح الحدود الجنوبية الشرقية للجنوب الجزائري سنة 1915 م.⁽²¹⁾



الخريطة رقم 04: توضح معالم الحدود السياسية النهائية للجنوب الجزائري 1923 م.⁽²²⁾

الهوامش:

- 1- قادة دين- «الحدود الجزائرية المغربية عبر التاريخ» - مجلة عصور جديدة - مج 7- ع 27- جامعة وهران 1- أكتوبر 2017م/ 2018م- ص 218.
- 2- فاطمة بلهوارى- « وصف الجنوب الصحراوي الجزائري في ظل الحكم العثماني من خلال مخطوط رحلة أبي العباس الهلالي السجلماسي»- المجلة الجزائرية للمخطوطات- مج 6- ع 7- جامعة وهران- 30 جوان 2010م- صص 37-44.
- 3- إسماعيل العربي- الصحراء الكبرى وشواطئها- المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر- 1983م- صص- 143- 170.
- 4- محمد السعيد القشاط- التوارق عرب الصحراء الكبرى- ط 2- مركز دراسات وأبحاث شؤون الصحراء - القاهرة- 1989م- صص- 39- 46- 5- إبراهيم مياسي- الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837م- 1934م- دار هومه- الجزائر- 2005م- صص- 335- 342- 6- قادة دين- المرجع السابق- ص- 215.
- 7- عبد الله حمادي الإدريسي- صحراء بلاد بشار بنادق ومواقف وأشعار في مواجهة الاستعمار- أواخر القرن 19م ومطالع القرن 20م- دار الثقافة- الجزائر- 2013م- ص- 30- 8- إبراهيم مياسي- المرجع السابق- صص- 346- 355.
- 9- نفسه- صص- 363- 370- 10- نفسه- صص- 371- 372- 11- نفسه- صص- 374- 375.
- 12- نفسه- صص- 375- 376- لمزيد من التفاصيل يُنظر أيضا:
- Gouvernement Général de l'Algérie- Exposé de la situation générale des les Territoires du Sud de l'Algérie- 1^{er} partie- Ce qu'ils sont- Pourquoi ils ont été créés- Imprimerie Algérienne Alger- 1929 - pp- 4-7.
- 13- قادة دين- المرجع السابق - ص - 218.
- 14- Elsa Assidon- Sahara occidental- un enjeu pour le Nord- Ouest africain- Françoise Maspero- Paris- 1978- pp-15-17.
- 15- احمد توفيق المدني- كتاب الجزائر- المطبعة العمرية- الجزائر- 1931م- ص 7- ولمزيد من التفاصيل يُنظر أيضا:
- Gouvernement Général de l'Algérie - Exposé de la situation... 1^{er} partie- Op.cit- pp-7-8.
- 16- إلهام محمد علي ذهني- بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ أفريقيا الحديث - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة- 2009- صص- 380- 385.
- 17- Gouvernement Général de l'Algérie - Exposé de la situation ... 1^{er} partie -Op.cit - pp- 8-9.
- 18- بول مارتى- دور العرب الليبيين في مقاومة الغزو الفرنسي في بلدان جنوب الصحراء بالقارة الإفريقية 1843م- 1912م- ترجمة محمد عبد السلام حقي- جمعية الدعوة الإسلامية العالمية - ليبيا - 2001م - صص- 133- 134- لمزيد من التفاصيل يُنظر أيضا:
- Charles Jonnart - Exposé de la situation... 1^{er} partie - Op.cit - pp- 9-10.
- 19- قادة دين- المرجع السابق- ص 225- 20- محمد السعيد القشاط- المرجع السابق- ص 16.
- 21- Charles Lutaud- Exposé de la situation générale des les Territoires du Sud de l'Algérie- Pendant les Années 1914 et 1915- Imprimerie Typographie Adolphe Jourdan - Alger- 1916- p- 197.
- 22- Théodore Steeg- Exposé de la situation générale des Annexe: Carters- 3^{er}Partie- Essai de Bibliographie Annexe - Carters, Imprimerie Ancienne Maison Bastide- Jourdan- Alger - 1923.